نشاطات فرع الدراسات الدولية

تمت مناقشة رسالة الطالبة أمنة وليد علوان الموسومة بـ(الأمن الأوربي في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام 2001) والتي تناولت في ثناياها أهمية دراستها والتي انطوت على مضامين أساسية منها، تغير أسلوب ومنهج التعامل الأمريكي مع القارة الأوربية، إذ استمرت الإستراتيجية الأمريكية تنظر إلى ضمان امن القارة الأوربية كهدف استراتيجي غير قابل للتحول، إلا إن التحول طال أبعادا أخرى تتعلق بالدوافع والأهداف وطبيعتها واليات تحقيقها في المرحلة الحالية.

فبينما كانت المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة تتحدد ضمن أطار مواجهة التوسع الشيوعي، ومثل ضمان امن أوربا الغربية التزاماً استراتيجيا حضي بالإجماع وأعطيت له الأولوية كونه يمثل مصلحة حيوية أمريكية.

إلا إن هناك حادثتين أسهمتا في تغير النظرة الأمريكية للأمن الأوربي وإعادة تقييم الأولويات الأمريكية في الساحة الأوربية، وهذين الحدثين هما تفكك الاتحاد السوفيتي وما تبعه من متغيرات دولية وإقليمية وأحداث 11 أيلول 2001 وما أحدثته من تقلبات جيوسياسية، فالعالم تغير بشكل كبير وأوربا أصبحت فضاء جيوستراتيجي يختلف كثيرا عن فضاء الحرب الباردة وما بعدها .

وما تقدم وضع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوربا بين حقيقتين في السياسة الدولية الجديدة الأولى تمثلت بوجود تراجع حقيقي للتهديد الشامل، والأخرى تراجع السلم وتنامي غير محدود للمخاطر وحالات أللاستقرار في مرحلة تحولات صعبة وحاسمة وغير واضحة المعالم ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية إن تنأى بنفسها عن مراقبتها وإدارتها وتوجهاتها، لان ذلك سيكون له ثمن سياسي كبير وتأثير سلبي على مكانتها الرائدة في الفضاء الجيوسياسي الحيوي بالنسبة لها، في هذا الإرباك الأمريكي بين وضع داخلي أمريكي يحتاج إلى رؤية اقتصادية وسياسية جديدة تقيد النظر بالتزاماتها الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، بسبب محدودية الموارد، كما برزت القوى الأوربية التي استفادت من نظام الأمن الذي ظل متمحوراً حول الالتزام والحماية الأمريكية طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، كمنافس حقيقي

ومحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من صعيد لاسيما الاقتصادية منها، وهذا يعني إن استمرار تحمل الولايات المتحدة الأمريكية لأعباء الالتزام بضمان استقرار وامن القارة الأوربية على نحو ما فعلته خلال نظام يالطا سيكون في غير صالحها ضمن إطار المنافسة وسيعمق الاختلال ويوسع الفجوة بين قدرات أصبحت اقل توافرا والتزامات صارت أكثر اتساعا لاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق الذي حمل الولايات المتحدة الأمريكية أعباء كبيرة اقتصاديا وعسكرياً.

وعليه فقد طرحت الباحثة فرضية مفادها: إن أوربا تسعى نحو البحث عن دور مهم في السياسة الدولية بعيد عن الهيمنة الأمريكية، وجميع المؤشرات ستدل إن أوربا تنأى بنفسها عن الانغماس في الكثير من القضايا الدولية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية اشتراكها بها كما هو الحال في قضية احتلال العراق، إلا انه من جهة أخرى تنظر أوربا إلى نفسها على أنها قوة صاعدة وبالتالي فهي قوة اقتصادية أولا تسعى للبحث عن دور من خلال بناء هيكل امني أوربي مستقل قائم على قواعد عسكرية مشتركة، وهي تعني جيدا إن دور الولايات المتحدة الأمريكية مهم في هذه المرحلة الانتقالية بين أوربا موحدة داخليا واربا قوية وذات مكانة دولية خارجيا وعليه فالمصالح الأوربية الأمريكية لايمكن إن نقول أنها تتطابق إلا أنها تسير باتجاه واحد بالرغم من الاختلاف في الآليات والوسائل.

ولقد توزعت هيكلية الدراسة على أربعة فصول ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، ففي الفصل الأول تم التعرض لدراسة العلاقات الأوربية الأمريكية في حقبة الحرب الباردة، أما الفصل الثاني فتطرق إلى المتغيرات المؤثرة في الأمن الأوربي بعد العام 2001، وخصص الفصل الثالث للبحث في الإدراك الأمريكي الأوربي للأمن الأوربي وتوجهاته لمرحلة ما بعد العام 2001، أما الفصل الرابع والأخير فقد تناول بالدراسة والتحليل مستقبل الأمن الأوربي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إن الإستراتيجية الأمريكية حيال أوربا ككل تنبع من إن الحفاظ على التواجد الأمريكي في أوربا لايخرج عن كونه حلقة رئيسة في إستراتيجية أمريكية كلية متكاملة تهدف إلى الحفاظ على تفوق عسكري جيوستراتيجي عالمي، إذ عملت الولايات

المتحدة الأمريكية على تكريسه وتوظيفه ولتحصن موقعها المتقدم وضمان انفرادها بموقع الريادة العالمية، لذا فأن الإستراتيجية الأمريكية تريد أن تجعل من أوربا محور الارتكاز لإستراتيجيتها ونقطة الوثوب المركزية فيها.

2- إن الإبقاء على الالتزام الأمريكي تجاه الأمن الأوربي كان يعني ضرورة الإبقاء على البنية المؤسسية التي أقرت هذا الالتزام وأدت المهام التي يستوجبها على أفضل وجه منظمة حلف شمال الأطلسي، وهكذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء هذه المؤسسة السياسية العسكرية بل وفرض استمرار مكانتها كقطعة مركزية تتمحور حولها الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل هندسة أمنية أوربية جدية.

3- شرعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في عملية إصلاح للحلف تميزت باعتماد مفهوم موسع للأمن يقوم على أساس زيادة قدرة حلف الناتو على التعامل مع الحقائق والتحديات الجديدة، إذ برزت معالم هذا المفهوم الموسع في ضوء قمة واشنطن عام 1999، والثانية قمة براغ عام 2010، هذه المفاهيم أضافت مهام جديدة(حفظ السلم وإدارة الأزمات، والشراكة).

4- إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل ببروز قطب استراتيجي أوربي مستقل يتحرك خارج سيطرتها من شأنه إن يقصي الولايات المتحدة الأمريكية أو يضعف دورها أو حتى يؤثر على مصالحها الآنية والمستقبلية ويعرضها للضرر في هذه المنطقة أو خارجها فالرهان بالغ الأهمية.

5- إن أهمية التغير في هيكل النظام الإقليمي الأوربي وهيكل النظام الدولي شكل بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية منفردة ومهيمنة، وهو الوضع الذي دفع دول المركز في الاتحاد الأوربي باتجاه موازنة القوة العسكرية المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية(فيما وصفه بعض الاكاديمين بالتوازن الناعم) مع الأخذ بنظر الاعتبار التحول الذي حدث في السياسة الدفاعية الأمريكية والسحب التدريجي للقوات المسلحة من أوربا.

أما الرسالة الثانية للطالب حازم محمد علي حسين المهناوي والموسومة بـ(العلاقات المصرية – السودانية 1981- 2011) والتي تطرق في مفاصلها الأساسية إلى

الأسباب الموجبة لدراسة الموضوع أعلاه وذلك من خلال إيضاح أهميته الأساسية حسب رؤية الباحث، لاسيما إن العلاقات المصرية السودانية شهدت منذ استقلال مصر عام 1952، والسودان عام 1956 تأرجحا مستمرا حيث دوريا بحالات من المد والجزر، فهي تتطور إلى أفضل مستوياتها ثم يبلغ التوتر فيها حد القطيعة مما اكسبها صفة علاقات تكتيكية لحسابات وقتية آنية وليست إستراتيجية تتميز بالديمومة والاستمرارية، ففي عقد التسعينات من القرن الماضي أبان حكم الإنقاذ تدهورت العلاقات المصرية- السودانية بشكل غير مسبوق ووصلت إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية بسبب الاختلاف في التوجهات الإيديولوجية للنظامين، فضلاً عن مشكلة النزاع الحدودي الذي ظل يمثل عقبة في طريق العلاقات بين مصر والسودان، وكذلك دور العامل الخارجي في تحديد وتوجيه العلاقات ودفعها باتجاه التوتر وعدم الاستقرار، فهناك حضور دائم وقوي ومؤثر لفاعلين دوليين مهمين هما أمريكا وإسرائيل اللذان أديا دوراً في تحديد طبيعة العلاقات بين مصر والسودان أو المساس بمحددات وثوابت ومتغيرات هذه العلاقات.

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 وما أعقبها من تغيرات على مستوى التوجه الأمريكي حيال القارة الإفريقية ولاسيما السودان وطبيعة سياساتها التي اعتمدتها في تحديد الأصدقاء والأعداء، فضلا عن سياستها تجاه مصر ومحاولة تحديد وتحجيم دروها في المحافظة على وحدة السودان وتوضح ذلك من خلال رفض المبادرة، إذ بدأت العلاقات المصرية- السودانية تتسم بطبيعة أخرى يتوضح فيها الدور الأمريكي وانعكاسات حربه ضد الإرهاب، ونظرته الى السودان على أنها دولة راعية للإرهاب، ورفض أي مبادرة تصب لمصلحة وحدته واستقراره، ومنها المبادرة المصرية الليبية التي كانت تخلو من حق تقرير المصير لإقليم الجنوب، وبسبب حرص مصر على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت حدة التناقض الجوهري في الرؤى والمواقف والسياسات، إلا إن الطرفين اللذين استطاعا إدارة علاقات ظلت في حد أدنى متسمة بالهشاشة والاضطراب.

وبعد ثورة يناير 2011 في مصر وما أعقبها من أحداث أسهمت في إحداث تغيرات جوهرية مهمة على الخارطة السياسية المصرية ولاسيما بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة وتقارب أفكارهم مع أفكار النظام السوداني أصبحت العلاقات المصرية السودانية

تأخذ منحى أخر وأصبح ملف السودان يحظى بكثير من الاهتمام والأولوية وازدادت مستوى العلاقات ومؤشرات هذه الزيادة تطور العلاقات السياسية والاقتصادية متمثلة بالتصريحات المؤيدة لسياسة النظام السوداني، وارتفاع مستوى الزيارات المتبادلة على مستوى الرؤساء والمسئولين بين البلدين.

وعليه فقد استند الباحث إلى فرضية أساسية مفادها: إن العلاقات المصرية السودانية كانت ولا تزال من العلاقات الوثيقة وذات الطبيعة المستقرة بنمط معين على الرغم من أنها تظهر حالة عدم استقرارها في كثير من المراحل، واستقرارها يأتي من حاجة الطرفين إلى هذه العلاقات وضرورة تنميتها خاصة في مرحلة الأزمات والتحولات الدولية الكبرى، ولذلك فأن اتجاهات العلاقات المصرية السودانية تسير باتجاه التطور وخاصة مع وصول أنظمة سياسية متقاربة إيديولوجيا لكلا الطرفين، وبروز قضايا إقليمية ودولية هي محط التقاء بينهما وهذا الالتقاء سوف يسهم بشكل ايجابي باتجاه تنمية أبعاد هذا التقارب في مستويات واتجاهات العلاقات بين البلدين مستقبلاً.

ولقد توزعت الدراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تناول الفصل الأول محددات العلاقات الدولية المصرية السودانية، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى موضوعة مجالات العلاقات العلاقات الدولية المصرية- السودانية، في حين خصص الفصل الثالث للبحث في مفردة تتعلق بمستقبل العلاقات الدولية المصرية – السودانية.

وتوصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إن العلاقات المصرية- السودانية منذ استقلال مصر عام 1952، والسودان عام 1956 ظلت علاقات تكتيكية بحسابات وقتية آنية وليست إستراتيجية تتميز بالديمومة والاستمرارية.
2- كثرة وزيادة الفاعلين الدوليين والإقليميين واختلاف انتماءاتهم لكل من مصر والسودان أدت إلى حدوث تدخلات الفاعلين بحسابات أضرت بالأمن القومي للبلدين.

3- تباين المواقف المصرية- السودانية من القضايا ذات الأبعاد الإيديولوجية والتي تحكم خارطة المنطقة وعلاقتها بالنظم السياسية في كل من مصر والسودان وعلاقتها بالفاعلين الدوليين والإقليميين.

4- الموقع الجيوستراتيجي فرض على مصر والسودان أعباء اكلاف واختلالات نسقية محلية وإقليمية ودولية معقدة للغاية مما أطرتها ضمن أولويات العوامل المؤثرة في صيرورة العلاقات المصرية- السودانية.

5- تعد النخبة السياسية واحدة من أهم العوامل التي وضعت العلاقات المصرية السودانية في خانة الخيار التكتيكي والفشل والتوتر الذي ساد معظم مراحلها.

أما الرسالة الثالثة فهي للطالبة أوراد محمد مالك كمونه، والموسومة بـ(الرؤية الأمريكية للعلاقات الإيرانية العراقية 2003-2011)، وفي هذه الدراسة حاولت الباحثة إبراز المحاور الأساسية التي قادتها للكتابة في هذا الموضوع انطلاقا من رؤية تتمحور حول أهمية بحثها في موضوع الرؤية الأمريكية للعلاقات العراقية- الإيرانية بعد العام 2003 من أهمية تداعيات هذه السياسة إقليميا ودولياً وتناقض المصالح والمواقف تجاهها، إذ شهدت السياسة الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط عامة ولاسيما الخليج العربي تحولات كبيرة بعد أحداث 11 أيلول العام 2001، وكانت هناك عوامل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ قرارات غيرت بصورة كبيرة من طريقة تعاملها في المنطقة، وكان قرار الحرب على العراق عام 2003 من أهم القرارات التي أدت إلى تغيرات كبيرة على دول المنطقة وخاصة إيران ومواقفها المتناقضة إزاء العراق وبحسب طبيعة المصالح ولاسيما مشكلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولعدة أسباب أهمها البرنامج النووي الإيراني، لذا نرى ان أهمية الدراسة تكمن في دور الولايات المتحدة الأمريكية ورؤسائها وانعكاس ذلك على طبيعة المسارات الناظمة للعلاقات العراقية –الإيرانية قديما وحاضرا ومستقبلا، ولاسيما بعد الثورة الإيرانية عام 1979 والتي أدت إلى بدأ التوترات والأزمات بين الإطراف الثلاث مع تغير وتبدل المواقف وفق حسابات حسابات معادلة المصالح لاسيما بعد الحرب على العراق عام 2003، والذي أدى إلى تغير المواقف الإقليمية والدولية إزاء العراق وإيران من منظور تصارعي يحكم طبيعة العلاقات بين البلدين إلى

منظور تعاوني، فضلاً عن وجود أهداف دعت الإدارة الأمريكية إرساء دعائم مشروعها الجديد في العراق وإيران والمنطقة ككل ومنها:

1- حماية المصالح الاقتصادية ولاسيما إمدادات الطاقة الحيوية للاقتصادات الغربية، وذلك من خلال منع قيام قوة منافسة للهيمنة على إمدادات الطاقة مستقبلاً.
2- توجيه تهديدات تتراوح بين مفهومي التهديد الصلب- الغامض والمتدرج المرن حيال إيران والتيارات الإسلامية المتشددة في المنطقة والتي تناهض الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
3- الترويج للرؤية الإستراتيجية للمحافظين الجدد في إقامة دولة إسرائيل الكبرى في المنطقة، فضلاً عن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب.

وعليه فقد اعتمدت الباحثة على فرضية مفادها: إن استمرارية سعي الإدارة الأمريكية في تكوين أو تشكيل رؤية إستراتيجية يتحدد منها دورها الفاعل في النظام العالمي لدعم مصالحها الحيوية على إن تفرض رؤيتها الكونية على كافة الأنساق الفرعية المكونة للنظام العالمي، مما أدى إلى تصادم المصالح وتعارض الرؤى مع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الخليج العربي، فكانت الحرب على العراق عام 2003 نقطة الشروع لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي يتمثل في استكمال السيطرة على قوس الإمدادات الطاقوية الممتد من جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية وبحر قزوين وصولا إلى الخليج العربي الذي يتحدد ضمن توصيف مديات الجغرافية والجيوبوليتكية إيران والعراق.

وفي ضوء ذلك فقد توزعت هيكلية الدراسة حول موضوع الرؤية الأمريكية للعلاقات الإيرانية- العراقية 2003-2013 إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن الفصل التمهيدي الذي يركز على أهمية العراق وإيران في الإستراتيجية الأمريكية، أما الفصل الأول فتناول موضوعة العلاقات الأمريكية مع العراق وإيران بعد العام 1991، أما الفصل الثاني فتناول حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأثرها على العلاقات مع إيران، في حين أن الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة المواقف الأمريكية تجاه مرحلة العلاقات العراقية- الإيرانية بعد العام 2003.

توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات الآتية:

1- وفرت أزمة الخليج (حرب الخليج الثانية) العام 1991 الفرصة السانحة والمناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة لإثبات دورها كقوة دولية وإقليمية مؤثرة في توازنات المنطقة هذا من جانب، ومن جانب أخر نرى إن إيران بعد حرب العام 1991 تعززت مساعيها من اجل إثبات دورها الإقليمي في الخليج.

2- أدت تداعيات الحرب الأمريكية على العراق عام 1991 اثر دخول القوات العراقية الكويت والمرحلة التي تلتها إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة.

3- أكدت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية على ضرورة الربط بين مسألتين أساسيتين امن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وقد مثل مبدأ الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر التأكيد الأكثر وضوحاً على مضامين هذه الإستراتيجية.

4- وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث 11 أيلول الفرصة السانحة لشن ما أسمته الحرب على الإرهاب، وكان اعتماد أسلوب لخيار العسكري هو الخيار الاستراتيجي الذي اعتمدته إدارة بوش الابن في التعامل مع الدول التي اتهمتها بالإرهاب أو بحيازة أسلحة الدمار الشامل.

5- إن العراق يمثل نقطة مركزية لأي تنافس استراتيجي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ اجتياح القوات الأمريكية للعراق عام 2003 سعت إيران لفرض إرادتها وتحقيق فرص النجاح من اجل الحصول على عمق استراتيجي في العراق بعد العام 2003.